السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص: 590- 604
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار

The European Commitments Towards the Southern Mediterranean Countries Under the Neighbourhood Policy.

بن عمر عواج، مخبر حوار الديانات والحضارات في حوض البحر المتوسط. جامعة تلمسان
benamar.aouedj@univ-tlemcen.dz
يونس مسعودي*، مخبر حوار الديانات والحضارات في حوض البحر المتوسط. جامعة تلمسان
younes.messaoudi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/10 تاريخ القبول: 2021/05/09

ملخص:

حاولت دول الاتحاد الأوروبي توظيف مجموعة من القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها، في علاقات الشراكة التي جمعتها مع الدول المجاورة لها، في إطار: "سياسة الجوار الأوروبي". فالبلدان المشمولة في هذه السياسة هي بلدان غير مرشحة للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي. كما يُعَدُّ "مشروع الشراكة الأورومتوسطية" حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية، والثقافية، والحضارية والاقتصادية التي سادت في حوض المتوسط عبر تاريخها الطويل؛ باعتبار هذا المشروع مرجعية تاريخية لسياسة الجوار الأوروبية.

من ذلك، حاولت هذه الدراسة البحث في أهم الالتزامات الأوروبية تجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط في ظل سياسة الجوار، من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: فيما تتمثل المرجعيات والمحطات التاريخية التي انبثقت منها

* المؤلف المراسل

فكـرة "سياسـة الجـوار الأوروبيـة"؟ ومـا الهـدف منهـا؟ مـاهي أهـم القضـايا الـتي تعالجهـا؟ ومـا هـي أهـم الالتزامـات الأوروبيـة في ظـل سياسـة الجـوار تجـاه دول جنوب المتوسط؟

الكلمـات المفتاحيـة: الإلتزامـات الأوروبيـة؛ الاتحـاد الأوروبـي؛ الشـراكة الأورومتوسطية؛ دول جنوب المتوسط؛ سياسة الجوار.

Abstract:

The European Union Member States tried to employ a range of political, economic, social and cultural issues in the partnership with their neighbouring countries, in what is called 'The European Neighbourhood Policy'. The neighbouring countries included in this policy are not candidates for membership in the European Union. The 'Euro-Mediterranean Partnership Project' is the result of the interaction of a set of historical, cultural, civilizational and economic factors and influences that have prevailed in the Mediterranean basin throughout its long history; as this project is a historical reference for the 'European Neighbourhood Policy'.

Based upon the above, this study attempts to research the most important European commitments towards the countries of the southern bank of the Mediterranean in light of the neighbourhood policy, through the answers to the following questions: What are the historical backgrounds and milestones from which the idea of the 'European Neighbourhood Policy' emerged? What is its purpose? What are the most important issues that this policy deals with? What are the most important European commitments towards the southern Mediterranean countries, in light of the neighbourhood policy?

Keywords: European commitments; European Union; Euro-Mediterranean Partnership; Southern Mediterranean countries; Neighbourhood Policy.

مقدمة:

تعتبر منطقة البحر المتوسط أحد المناطق الأكثر أهمية في العالم، لموقعها الاستراتيجي واعتماد الكثير من الدول خاصة الكبرى على هذه المنطقة الحيوية في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها، خاصة بعد التهديدات الأمنية والمدخلات الإرباكية التي أصبحت من الظواهر العادية في النظام الدولي المعولم، والذي يجعل من بروز ظاهرة سواء كانت إيجابية أو سلبية عامة الأثر على جميع أنحاء العالم، وصاحب هذا التغير على المستوى الإجرائي تغير على المستوى الأكاديمي والنظري والذي أعطى أبعادا أخرى للأمن متجاوزا بذلك المفهوم التقليدي، وبالتالي لم تسلم منطقة المتوسط من هذه المتغيرات التي تشكل تهديدا على أمن واستقرار المتوسط.

وما يزيد في خطورة هذه التهديدات طبيعة المنطقة التي تشهد الكثير من الاختلاف سواء على المستوى الحضاري، الثقافي، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الأمني... بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، لكن هذا لم يجعل الوحدات السياسية في المنطقة خاصة الدول، تسلم بالأمر الواقع دون اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل مواجهة هذه التحديات والقضاء عليها أو التخفيف منها، بحيث كانت هنالك الكثير من الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدول والمنظمات الإقليمية، والتي سخرتها من أجل ذلك باعتبار التهديدات التي تواجه أمنها ووجودها في المنطقة، مراعية في ذلك مصالحها وطبيعة المنطقة، ورغم اختلافها إلا أنها جميعا تؤكد على ضرورة محاربة هذه التهديدات من أجل أمن واستقرار المنطقة المتوسطية.

تتحدد أهمية هاته الدراسة في قيمتها العلمية والعملية، كونها تعالج موضوعا هاما يدخل في إطار التعاون والشراكة، ويتمثل أساسا في الشراكة الأوروبية وسياسة الجوار، خاصة وأن التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن وارتباطه بمجموعة من المقاربات، صاحبه أيضا تحول في مصادر التهديد الأساسية للأمن والاستقرار في الدول، بحيث ظهرت مجموعة من التهديدات والتحديات التي يصعب التحكم فيها، حيث أنه أصبحت هذه التهديدات خارجة عن سيطرة الدول، مما أعطاها طابعها العالمي أو الإقليمي، وقد تكون

هذه التهديدات مصدرها الدول كالنزاعات والصراعات أو الأفراد والجماعات كالهجرة والتهريب والجريمة المنظمة...الخ.

من ذلك، تحاول هاته الدراسة البحث في أهم الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار بالتركيز على أنموذجي الهجرة والجريمة المنظمة.

وتأسيسا على ذلك، جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤلات التالية:

فيما تتمثل المرجعيات والمحطات التاريخية التي انبثقت منها فكرة "سياسة الجوار الأوروبية"؟ وما الهدف منها؟ وفيما تتمثل أهم القضايا التي تعالجها؟ وما هي أهم الالتزامات الأوروبية في ظل سياسة الجوار تجاه دول جنوب المتوسط؟

وكإجابة مسبقة عن التساؤلات المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تمثلت التزامات سياسة الجوار الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في إطار معالجتها لقضايا تدخل ضمن الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة.

- تعتبر قضايا الهجرة والجريمة المنظمة ضمن أولويات سياسة الجوار الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، إضافة إلى قضايا أخرى.

وستتم الإجابة عن التساؤلات المطروحة، تبعا للعناصر التالية:

أولا: سياسة الجوار الأوروبي وأهم القضايا المُعالَجة:

حاولت دول الاتحاد الأوروبي توظيف مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وغيرها في علاقات الشراكة التي جمعتها والدول المجاورة لها، حيث عُرفت هذه العلاقات بمسمى: "سياسة الجوار الأوروبي"؛ المنبثقة من الفكرة المطروحة خلال اجتماع المجلس الأوروبي بـ "كوبنهاجن" في شهر ديسمبر 2002، (طويل، 2012، صفحة 215) مفادها أنه على الاتحاد الأوروبي اغتنام الفرصة التي أتاحها التوسع، من أجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة، ليتم تأسيسها بوصفها سياسة للاتحاد الأوروبي عام 2004، عاكسة لهدف تجنب وضع خطوط تقسيم جديد في أوروبا بعد توسع الاتحاد والنهوض بالاستقرار والازدهار داخل الحدود الجديدة للاتحاد وما وراءها (طويل، صفحة 215).

فالبلدان المشمولة في سياسة الجوار الأوروبي هي بلدان غير مرشحة للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي، حيث تستند إلى مصطلح هام هو "الشراكة"؛ باعتباره موضوعا هاما في الفكرين الاقتصادي والسياسي، كما أن أي تحليل علمي لهذا المصلح لا يخرج عن الإطار النظري والعملي (التطبيقي)، مع دراسة العامل التاريخي، البيئة (الاجتماعية، الداخلية، الخارجية...الخ) التي تتأثر وتؤثر (حروش، 2019، صفحة 2).

من ذلك، يعتبر "مشروع الشراكة الأورومتوسطية" حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التي سادت حوض المتوسط عبر تاريخها الطويل؛ كما يعتبر هذا المشروع مرجعية تاريخية لسياسة الجوار الأوروبية؛ أين طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 1995م نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان البحر المتوسط، فيما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، معبرا بما يسمى بمؤتمر برشلونة الهادف إلى منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2010م (حروش، صفحة 2).

ومنه يقوم الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع البلدان المعنية في سياسة الجوار الأوروبية على وضع خطط عمل محددة مع كل بلد، من خلال وضع خطط تحدد الأهداف السياسية والإستراتيجية العامة، المتضمنة مجموعة من الأولويات الهادفة إلى تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة؛ منها: تفعيل الديمقراطية، إقرار سيادة القانون، حقوق الإنسان بمختلف أصنافها...الخ (طويل، صفحة 217).

تعالج سياسة الجوار الأوروبي مجموعة من القضايا الجوهرية، وسيتم التركيز على أهمها فيما يلي: (طويل، صفحة 219)

- ترقية التنمية السوسيو -اقتصادية: وذلك في المناطق على كلا الجانبين في الحدود المشتركة، إضافة إلى التنمية الإقليمية المتكاملة والمستدامة في المناطق الحدودية أساسية في المساعدة على ترقية الازدهار والأمن والاستقرار على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهو الهدف المفتاحي لسياسة الجوار الأوروبي.

- معالجة التحديات المشتركة في مجالات (البيئة؛ الصحة العامة؛ الجريمة المنظمة): وذلك من خلال العمل سويا من أجل معالجة التحديات المشتركة في المجالات سالفة الذكر.
- تأمين وضمان حدود آمنة بين دول الضفتين: ما زالت حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية تواجه تحديات فيما يتعلق بكيفية البنية التحتية الأساسية للحدود والإجراءات المتعلقة بإدارة عملياتها، فعبور الحدود بحاجة إلى أن يسهل حركة السلع والأفراد كي يسهم في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما وراء الحدود المتعاقبة (اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية، 2007، صفحة 4).
- تفعيل الاتصال الأوروبي بين المجتمع المدني في كلا الضفتين: أو ما يسمى بترقية التفاعلات المحلية عبر الحدود، بالإضافة إلى المبادرات التي تم تنفيذها على المستوى الوطني والإقليمي، ومن ذلك فإن برامج سياسة الجوار والشراكة الأوروبية والتعاون عبر الحدود تقدم فرصة لتقوية الاتصال بين المجتمعات المدنية من الشعب وإلى الشعب على المستوى المحلي؛ والعمل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية وكذلك مجال الإعلام وبالمثل دعم الاتصال عبر الحدود بين جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، يمكن أيضا أن يسهم في ترقية الحكم المحلي والديمقراطية ويدعم الفهم المتبادل (اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية، الصفحات 4 - 5).
- ويمكن تلخيص أهم مجالات التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي فيما يلي: (بوعكومة، 2018، صفحة 06)
  - بناء علاقات تجارية وانفتاح السوق؛
  - تطبيق قواعد السوق الداخلية؛
  - وضع سياسة متعلقة بالهجرة الشرعية وبحركة الأشخاص العابرة للحدود؛
  - التعاون المكثف بغرض الوقاية ومكافحة الأخطار الإرهابية؛
  - تدخل الاتحاد الأوروبي في الوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات؛
  - ترقية حقوق الإنسان والتعاون الثقافي...الخ.

- كما تهدف هذه السياسة إلى: (حروي، 2012، صفحة 352)
- إمداد الدول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقليل الفوارق في الازدهار؛
- إنشاء فضاء مزدهر وقيم متبادلة مؤسسة على الاندماج الاقتصادي المتنامي، وتكثيف العلاقات السياسية والثقافية، وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل المشترك لتجنب النزاعات؛
- ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية بالتقدم الذي تحرزه الدول الشريكة في الإصلاح السياسي والاقتصادي؛
- ويتمثل الهدف بعيد المدى في بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوروبي بينه وبين دول الجوار.

ثانيا: الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط:

ترتكز سياسة الجوار الأوروبي على مجموعة من العناصر التي تم إقرارها ممن خلال وثائق المفوضية الأوروبية المتعلقة بسياسة الجوار، وقد تم الاقتصار في هاته الدراسة على ما يلي:

1/ الهجرة: تعتبر الهجرة (غير الشرعية خاصة) بمثابة مصدر تهديد من المصادر التي تتعرض له العلاقات العربية -الغربية، فيكمن في ذلك الانفجار السكاني الذي تشهده الأقطار العربية، والذي يمكن أن يدفع بأعداد كبيرة من الناس الهاربين من الفقر وشح الموارد وانعدام الأمن إلى الهجرة نحو القارة الأوروبية، ويمثل هذا التهديد من وجهة النظر الغربية أمرا يجب عدم الاستهانة به؛ كونه خطرا يزعزع الاستقرار الاقتصادي، وهو التوازن الديمغرافي، لذلك بدأت الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أنظمة وقرارات قادرة على ضبط الهجرة إليها (الشاوش، 2008، صفحة 205)

كما تعد الهجرة خاصة غير الشرعية المندفعة من جنوب المتوسط إلى شماله، أحد القضايا التي فرضت نفسها منذ بداية المسيرة المتوسطية، وأحد المدخلات الإرباكية المهددة لأمن واستقرار الاتحاد الأوروبي، ويعود ذلك إلى عديد الاعتبارات والعوامل التي تعيشها الدول النامية بما فيها دول جنوب المتوسط.

وباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، ومن ذلك بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط (حروي، 2010، صفحة 347).

كما إنه من غير الممكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن الأمن منطقة جنوب المتوسط؛ لأن عوامل عديدة مثل انتقال الأشخاص وما يصاحبها من تطور وسائل النقل والاتصالات وزيادة المبادلات الدولية تؤدي إلى انعكاسات على كل الدول المطلة على البحر المتوسط فتغير البيئة أو المحيط الديمغرافي للدولة، وقد تتسبب في توترات اجتماعية ينتج عنها كره الأجانب وما يعنيه ذلك من تهديد للأمن (حروي، صفحة 347).

كما أن الحركة الواسعة للأفراد عبر الحدود تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية (خاصة الفيروسية منها) وانتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح والأعضاء وغيرها من المخاطر.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجر الآتية من الجنوب بصفة عامة ومن المغرب العربي على وجه الخصوص، نظرا للمشاكل التي تصاحب وترافق هذه الظاهرة. وينطلق الاتحاد الأوروبي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة، هي التي تدفع بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، وينتج عن ذلك انتشار ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والتطرف الديني والعرقي، وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من اللااستقرار واللاأمن والتوترات (ساسي، 2008 ، الصفحات 153 - 154).

وفيما يتعلق بأهم الانعكاسات لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المتوسطي، فتتفق معظم دول القارة الأوروبية تقريبا داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على معارضة الهجرة غير الشرعية بشدة من إفريقيا وغيرها، وفي المقابل لا تمانع بعض هذه الدولي في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة، ولو كان في ذلك استنزاف لهذه الكفاءات والأدمغة من

مواطنها الأصلية، إلا أن هذا الأخير يتم في إطار الهجرة غير الشرعية (ناجي، 2008، الصفحات 120 -121).

ومما سبق نرى أن الدول ترى في الهجرة غير الشرعية خطرا من عدة نواحي واعدة اعتبارات منها: (ناجي، صفحة 122)

- الإخلال بالبناء الديمغرافي، حيث أن يسل المهاجرين المتفق -إذا ما سمح له بالاستمرار - يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبية هؤلاء المهاجرين في المجتمعات في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل؛

- الإخلال بالنواحي الأمنية، فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها؛

- الإخلال بالوضع الاقتصادي، فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيد عاملة رخيصة، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللا في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيراتها.

وفي إطار سياسة الجوار على أوروبا الرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا وتطبيق سياسات الاندماج الإيجابي، ولعل التنوع الاجتماعي والثقافي يمكن أن يشكل عامل تطوير وإثراء، إذ ما تم تكوين علاقات بناءة وسليمة بين المجموعات السكانية والاجتماعية المختلفة، وتم مراعاة حقوق الأقليات الدينية والعرقية وغيرها (حروي، صفحة 349).

كما أن سياسة الجوار الأوروبي تقوم على خاصيتين أساسيتين: (حروي، صفحة 349)

الأولى: تتمثل في كون الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهنا يأتي الاقتراح من الجانب الأوروبي في إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء حيث تكون وطيدة وطموحة إذا

كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح؛

أما الخاصية الثانية: فتتمثل في مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

واكتفت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان بالدعوة إلى عقد مؤتمر أورومتوسطي بشأن الحصول على الحماية الدولية ومناقشة حقوق المهاجرين وتعزيز السياسات التالية: (طويل، صفحة 223)

- يجب أن يحصل طالب اللجوء على إجراءات لائقة في إطار طلب اللجوء وأن يكون بوسعهم الاستفادة من الحماية القانونية التي تحق لهم وفقا للقانون الدولي، ولا ينبغيأن يعاد أي شخص إلى بلد قد تعرض فيه إلى سوء المعاملة؛

- يجب أن يستفيد اللاجئ من آليات الحماية الدولية؛

- يجب على الدول الأوروبية أن تحترم مبدأ "عدم الإعادة القسرية"، فضلا عن التزاماتها بموجب المادة 03 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛

- ألا يعاد أي شخص إلى بلد غير بلده أو إلى بلد لا يتمتع فيه بإقامة قانونية، إذ أن المهاجرين إلى بلدان ثالثة، يعرضهم بشكل كبير إلى خطر احتجازهم بصورة غير قانونية وتعرضهم لسوء المعاملة.

2/ الجريمة المنظمة:

انتهى المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة المعقود في جنيف عام 1975م، وهو أن: «الجريمة المنظمة تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي» (الصيفي، 1999، الصفحات 24 -25).

- وأما ما يتعلق بأهم أثار الظاهرة الإجرامية أو الجريمة المنظمة، النقاط التالية: (أبوشامة، 1999، الصفحات 14 -15)

- الآثار الاقتصادية يقدر صندوق النقد الدولي أن ما يقارب 500 بليون دولار تتداولها الأيدي في عالم الإجرام من مكاسب غير مشروعة. وهذا المقصود به هو الشكل الحديث للإجرام كالجريمة المنظمة، ولكن في الدول العربية على وجه التحديد لا توجد إحصائيات أو بيانات يعتمد عليها في تقدير الكلفة الاقتصادية للجريمة؛
- إن نشاط العصابات التي تدير هذه الظواهر المستحدثة وفي يدها يتداول في هذه المبالغ المالية الضخمة، فإنها بذلك تعمل على تعويض الأنظمة الاقتصادية للكثير من الدول الهشة في نظامها المالي، وتؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في تلك الدول، بل قد تدخل هذه الأموال في اقتصاديات الدولة نفسها، أو تؤدي هروب الأموال المحلية للخارج؛
- تمثل الظواهر الإجرامية المستحدثة خطرا على الأمن في كل دولة يتم فيها ذلك النشاط، فيحدث نوع من الانفلات الأمني نتيجة لعمليات العنف المستخدم في تخفيف تلك الظواهر الإجرامية، وكذلك السرقات والنهب والاحتيال والابتزاز وغيرها؛
- إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الأسرية والعائلية، ومن شأنها خلق النزاعات والتوترات بل والصراعات والاقتتال.

إذا، إن الآثار السلبية لتلك الظواهر الإجرامية الحديثة لا يمكن حصرها في هذا المجال، وهي تتعدد وتتشعب وتزداد مساحة والتواء وتمس كل نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية وغيرها، ومما يزيد الأمر صعوبة حصر هذه الآثار أن هذه الظواهر الإجرامية لها علاقة بالنظام العالمي الجديد ونظام العولمة حيث تنكسر كل الحواجز والقيود التجارية وقيام نظام السوق الحر وحرية حركة السلع والبضائع والأفراد والمعلومات وتنوع وتطور أجهزة الاتصال، وكل هذه المعطيات أعطت المزيد لهذه الظواهر الإجرامية المستحدثة وما وصل منها للعالم العربي (أبوشامة، صفحة 15)، وعلى وجه التحديد منطقة المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي.

وفي الأخير، فإن منطقة المتوسط، تشهد تشابك المصالح والنفوذ وكذلك الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية بالنسبة إلى مكانتها الدولية والتنافس

الدولي عليها إضافة إلى رغبة الدول الإفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية والتفكير في بناء مسار تنموي مستمر، هذه العوامل في مجملها هي التي جعلت توفير الأمن من المطالب الأساسية في هذه المنطقة وعلى هذا الأساس أيضا تعددت المقاربات الأمنية التي تهدف إلى مواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والذي يطغى على تهديدات أمنية أخرى رغم وجودها أيضا – الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة بكل أشكالها...الخ.

ثالثا: تقييم سياسة الجوار الأوروبية:

جاءت سياسة الجوار الأوروبي كمبادرة مكملة للمبادرات السابقة، لأنها تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي، لكن الجديد مع هذه السياسة هو أنه لديها منهجية أكثر تداخلية في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية وهي ما تسمى بالمشروطية وهي أبرز مبادئ سياسة الجوار الأوروبي؛ ومنه فإن هذه السياسة جاءت إلى زيادة التبعية للدول المتوسطية للاتحاد الأوروبي، وأيضا زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي في المنطقة وضمان أمنها على حساب الشعوب العربية والمتوسطية التي تزداد تبعية لأوروبا (بوعكومة، صفحة 20).

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي إعادة توزيع للمسؤوليات على طرفي الفصل (الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة)، وقد أشارت لجنة الجماعات الأوروبية في وثيقة أصدرتها عام 2003م في هذا الشأن بشكل واضح إلى ذلك، حيث جاء فيها: (بوعمامة، 2010، صفحة 245)

- التجاور المشترك يقتضي بطبيعة الأمور تقاسم العبء ومسؤولية مشتركة للرد على التحديات المهددة للاستقرار؛

- إشكالية الرؤى الأمنية لسياسة الجوار تظهر في واقع أن ما يتم تقديمه باعتباره مشروعا مشتركا يبدو في حقيقة الأمر رؤية متمركزة أوروبيا لهذه المبادرة ولأولوياتها، على الرغم من أن هذه السياسة تطرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي حلولا جماعية؛

- إن سياسة الجوار الأوروبي وفقا لهذا المنطق تقدم مؤشرا قويا على حدوث تغيرات عميقة تمس جوهر علاقة الاتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة، فبينما كان الاتحاد يتحرك في إطار مشروع "أوروبا الموسعة" كطرف مع

الآخرين وإن كان في مقدمتهم الآخرين، وهنا تقوم الحدود بدور هام، ضمان الوساطة مع الجيران ومعبر لتنفيذ ما يمكن تسميته "الحاكمية الخارجية"، وذلك عبر آلية الدفع نحو الخارج (بوعمامة، صفحة 246)؛

- كما أن الحكومات في المنطقة لم تبد استعدادها لتبني إصلاح حقيقي وجوهري، واعتبرت أن كل المحاولات الأوروبية في مجال الإصلاحات السياسية وفرض الديمقراطية تدخلا في شؤون الدول الداخلية (طويل، صفحة 225).

ومن الملاحظ أن السياسات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط يتم إيجادها مركزة على مقاربات استراتيجية وأمنية تصب في أمنه الخاص لتنامي قضايا الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة في ظل نظام دولي لا يتعرف بالحدود الجغرافية، إن أن دول جنوب المتوسط تتخبط في خلافات سياسية داخلية وبينية تتطلب حلولا عاجلة؛ من ذلك قد ركز الاتحاد الأوروبي في سياساته تجاه دول جنوب المتوسط على الشراكات الثنائية، أي أنه يتعامل الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مع كل دولة جنوب متوسطية منفردة، خاصة مع تواجد الفارق الواسع في المستوى الاقتصادي بين ضفتي المتوسط؛ الأمر الذي يضعف صوت الدول الجنوب متوسطية ويجعل الميزان التجاري دائما لصالح الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى بالأساس إلى توسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي والثقافي لتعزيز قدراته التنافسية مع باقي التكتلات الاقتليمية، ووضع حد للتهديدات التي تأتيه من الدول المغاربية والإفريقية خاصة مشاكل الهجرة (حروي، صفحة 359).

خاتمة:

تعتبر منطقة البحر المتوسط من أكثر المناطق أهمية على جميع المستويات والجوانب، فمميزاتها الجغرافية جعلتها مهدا لأعظم الحضارات في التاريخ على مرّ العصور، فكان البحر المتوسط يشكل وحدة حضارية ومنطقة تعاقبت عليها أهم الحضارات في التاريخ الحديث والقديم، هذا ما جعله أكثر المناطق في العالم التي تزخر بمختلف الثقافات والديانات، بحيث أنه في أي جهة من جهات البحر المتوسط تجد آثار الحضارات القديمة، تعبر عن الإرث التاريخي والحضاري لهذا البحر الذي كان عاملا مساعدا ومهما في قيام وقوة أي

حضارة، ورغم مرور الوقت إلا أن القيمة التي اكتسبها البحر المتوسط لم تتغير، بحيث كما كان لازال أهم البحار والممرات المائية التي تسيطر على الحركة التجارية في العالم، وباعتباره رابطا بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، بالإضافة إلى الثروات التي تحوزها هذه المنطقة على غرار البترول والغاز والمعادن، كلها ثروات تعتمد عليها دول العالم من أجل اقتصادياتها، هذا ما جعله نقطة ارتكاز في إستراتيجيات الدول، بحيث تسعى الكثير من دول العالم خاصة الكبرى منها، بالتواجد الدائم في المنطقة المتوسطية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحهم وتحقيق أهدافهم.

من ذلك أخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار ما سبق ذكره من اعتبارات وتطورات حصلت على مستوى المنطقة، واستكمالا للاستراتيجيات والسياسات المعمول بها، فقد تبنى سياسة جديدة تعرف بـ "سياسة الجوار الأوروبي"، لتتماشى وسياسته الإندماجية الهادفة إلى إيجاد نوع من التعاون والتنسيق مع دول الجوار المتوسطي.

ومن خلال ما سبق، تمثلت المرجعيات والمحطات التاريخية التي انبثقت منها فكرة "سياسة الجوار الأوروبية" التي استجابت للرغبة في توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004، من فكرة الشراكة الأورومتوسطية إلى فكرة الاتحاد من أجل المتوسط؛ كما أنها سياسة تدعم مبادرات التعاون الإقليمي المتمثلة في الشراكة الشرقيّة للاتحاد الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسّط إلى جانب مبادرة التّعاون عبر الحدود.

وقد تبين بأن هاته السياسة تعالج قضايا عديدة، من بينها قضايا الهجرة وقضايا الجريمة المنظمة إلى جانب قضايا تتعلق بتدعيم الديمقراطية والترويج لها، انطلاقا من مبدأ تطوير الديمقراطية وسيادة القانون، إلى جانب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية...الخ.

ومن ذلك، فعلى الاتحاد الأوروبي تحقيق تقدم في مستوى العلاقات بينه وبين الدول جنوب متوسطية أن يكون صادق النية لتجسيد برامج عمل أورومتوسطي يضمن تطور واستقرار ورخاء المتوسط؛ وبالمقابل أيضا على الدول جنوب المتوسطية بما فيها الدول المغاربية الاستفادة من التنافس الدولي وتبني

إصلاحات عميقة على مستوى السياسات الداخلية العامة، وذلك لن يتأتى إلا من خلال تكثيف الجهود لإحياء العمل التكاملي -المغاربي - وتفعيله لفرض موقعها على الساحة الدولية.

قائمة المراجع:

أبوشامة، ع .(1999) .التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، حجمها -أبعادها - ونشاطها في الدول العربية .الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأوروبية، س .ا .(2007) .اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية :التعاون عبر الحدود . وثيقة إستراتيجية تمهيدية / 2007-2013الصيغة الدلالية لبرنامج .2007-2010

الشاوش، خ .ع .(2008) .الإرهاب والعلاقات العربية الغربية .دار جرير للنشر والتوزيع :عمان.

الصيفي، ع .ا .(1999) .الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات .الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

بوعكومة، م2018) .، جوان .(13العلاقات الأورومتوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية .المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،.(04)05

بوعمامة، ز2010) .، ديسمبر .(السياسة الأوروبية للجوار :دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي .مجلة المفكر،.250-242 .pp

حروش، ل2019) .، سبتمبر .(2019الشراكة الأورومتوسطية السياقات والمسارات . دراسات سياسية،.26 - 01 .pp

حروي، س2010) .، ديسمبر .(الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية .مجلة المفكر، .pp 334 - 352.

حروي، س2012) .، نوفمبر .(سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية .مجلة المفكر،.362-339 .pp

ساسي، ج 2008) .، أفريل .(30 -29مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط . ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول" :الجزائر والأمن في المتوسط -واقع وآفاق ." قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

طويل، ن2012) .، نوفمبر .(10سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط .مجلة المفكر،(1)7 ،.225 - 215 .pp

ناجي، ع .ا2008) .، أفريل .(30 -29الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي .ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط -واقع وآفاق ."جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.